



شورى للإستشارات الشرعية  
Shura for Sharia Consultation

البيان الختامي  
لمؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي  
والتوصيات الصادرة عنه

التاريخ: 7-9 صفر 1441  
الموافق: 6 - 8 أكتوبر 2019

فندق جراند ميلينيوم مسقط  
سلطنة عمان



شورى للإستشارات الشرعية  
Shura for Sharia Consultation

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانتك، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تحت رعاية كريمة سماحة الشيخ / أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان و بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين (أيوفي) والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية بماليزيا (إسرا) عقدت شركة شورى للاستشارات الشرعية ( مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي ) في فندق جراند ميلينيوم مسقط بسلطنة عمان في الفترة 7-9 صفر 1441هـ الموافق 6-8 أكتوبر 2019 م ، وذلك بحضور ليف من الخبراء والباحثين من أصحاب الفضيلة العلماء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمراجعين والمدققين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من مختلف الدول العربية والإسلامية.

وباسم جميع المشاركين يعرب مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي عن شكره العميق لسماحة الشيخ أحمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان على تفضله برعاية المؤتمر ، كما يتوجه المؤتمر بالشكر والتقدير للبنك المركزي العماني لمشاركته في المؤتمر بكلمة في حفل افتتاحه ساهمت في تسليط الضوء على الجهود التي بذلها البنك المركزي العماني في تنظيم أعمال المصرفية الإسلامية في السلطنة، والمبادرات التي يقوم بها البنك حالياً لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في السلطنة.

كما يعرب المؤتمر عن عميق تقديره وامتنانه لرعاة المؤتمر على رأسهم الراعي الرئيسي بنك نزوى والراعي البلاتيني شركة المدينة تكافل، والراعي الذهبي ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية، وشريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي باث سليون.

ويشكر المؤتمر الباحثين والضيوف ووفود المشاركين من المراقبين والمدققين الشرعيين من مختلف الأقطار الذين اجتمعوا تحت مظلة المؤتمر وأثروه بحضورهم وساهموا في نجاحه بحواراتهم ومناقشاتهم..

ولقد عقد المؤتمر أربع جلسات عمل ناقش فيها الموضوعات التالية:

1. واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان.
2. اعتماد منهجية كوزو (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي.
3. استخدام مؤشرات المخاطر الشرعية الرئيسية والتدقيق الشرعي.
4. ضمان الجودة في التدقيق الشرعي.

كما رافق المؤتمر ثلاث ورشات عمل عقدت تحت العناوين التالية:

1. لتدقيق الشرعي على الصكوك.
2. محددات التأمين التكافلي والتدقيق الشرعي عليها.
3. التدقيق الشرعي على الأنظمة المعلوماتية التقنية ( IT Systems ) للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد درست محاور المؤتمر في أربع جلسات علمية، استعرض فيها المشاركون إحدى عشر ورقة علمية، حظيت بتعقيبات هادفة ونقاشات مستفيضة حول ما تضمنته من أطروحات وعروض وآراء علمية، وخلص المؤتمر بعدها للتوصيات التالية:



## المحور الأول: واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان.

- 1- يثني المؤتمر على (الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية)، الذي أصدره البنك المركزي العماني لتنظيم عمل المصارف الإسلامية، والنوافذ الإسلامية في سلطنة عمان، الذي يغطي جميع المجالات الخاصة بالمتطلبات التنظيمية والرقابية للعمل المصرفي الإسلامي، ويوفر قواعد وضوابط الترخيص والإرشادات ذات الصلة، والإطار الشرعي لضمان التوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2- يثمن المؤتمر للمصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عمان حرصها على الالتزام بتطبيق ما نص عليه الإطار التنظيمي والرقابي الذي أصدره البنك المركزي العماني، ويحثها على بذل المزيد من الجهود لتمكين جهاز التدقيق الشرعي، ورفع قدراته ومهاراته، خاصة فيما يتعلق بفهم العمليات المصرفية وكيفية تنفيذها. ويقترح لذلك أن تقوم المصارف والنوافذ الإسلامية بتدريب المدقق الشرعي على العمليات المصرفية ليتعرف على كافة جوانبها الفنية والإجرائية (خارج إطار تنفيذ أعمال التدقيق الشرعي)، فضلاً عن تطوير مهاراته الفنية والتقنية في التدقيق والرقابة.
- 3- يوصي المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية بسن المزيد من التعليمات في مجال حوكمة الرقابة الشرعية لتنظيم كافة الأجهزة الرقابية الشرعية في المصارف الإسلامية عموماً والتدقيق الشرعي على وجه الخصوص التي تضمن تمكينه من أداء واجباته بكفاءة وفعالية، وتضع شروطاً تفصيلية واضحة بما يكفل تولى الأكفاء في هذا القطاع.
- 4- نظراً لحدثة الممارسة في أعمال الجهات التي تقدم خدمة "التدقيق الشرعي الخارجي" للمؤسسات المالية الإسلامية، سواء قامت بها مكاتب التدقيق المحاسبي أو شركات الاستشارات الشرعية، فإن المؤتمر يوصي الجهات الرقابية والإشرافية في كافة الدول التي تبنت إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين مدقق شرعي خارجي بأن تولي هذا الموضوع مزيداً من الاهتمام والمتابعة للتأكد من مدى كفاءة هذه الجهات وجاهزتها لتقديم خدمة التدقيق الشرعي الخارجي، وفحص إجراءات عملها وبرامجها، حتى يتحقق الغرض الذي صممت له الخدمة، ولتكون قيمة مضافة وحقيقة لكافة المتعاملين مع المؤسسة.



## المحور الثاني: اعتماد منهجية كوزو (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي.

1- تم تصميم إطار كوزو ( COSO ) من قبل لجنة المنظمات الراعية للجنة ترايدواي في الولايات المتحدة الأمريكية ( Committee Of Sponsoring Organization Treadway Commission ) لمساعدة الشركات على إنشاء وتقييم وتحسين نظام للرقابة الداخلية، إذ قامت تلك اللجنة بتصميم نظام متكامل وشامل للرقابة الداخلية، وقد تم تبنيه على نطاق واسع من قبل الشركات والمؤسسات على مستوى العالم، ويوفر إطار كوزو ( COSO ) أساساً متيناً لتحديد درجة الضمان التي توفرها الضوابط الرقابية.

2- تم تعريف الأهداف الرقابية وفق إطار كوزو ( COSO ) على أنها ثلاثة أهداف رقابية رئيسية هي:

- الأهداف التشغيلية.
- أهداف إعداد التقارير المالية.
- أهداف الامتثال (الالتزام).

أما مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار كوزو ( COSO ) فهي خمسة مكونات:

- البيئة الرقابية.
- تقويم المخاطر.
- الأنشطة الرقابية.
- المعلومات والاتصال.
- أنشطة المتابعة.

3- يرى المؤتمر أن المصلحة الشرعية تقتضي الأخذ بأفضل ما وصلت إليه علوم إدارة المؤسسات والاستفادة من التطورات التقنية والإدارية، ويعد إطار كوزو ( COSO ) وسيلة تحقق المصلحة الشرعية لكونها تهدف إلى تقويم وتحسين نظام للرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الشرعي الداخلي، ومعلوم أن كل ما يتعلق بالوسائل غير المفضية إلى الحرام هو جائز شرعاً. وقد نصت المجامع الفقهية على جواز الاستفادة من التطورات التقنية ما دامت غير مخالفة للشريعة الإسلامية.



- 4- يرى المؤتمر أنه بعد صدور معيار الحوكمة التاسع عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ( أيوفي ) المتعلق بوظيفة الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الذي دعا إلى ضرورة اعتماد نظام رقابة شامل ومتكامل لإدارة المخاطر- واقترح نموذج كوزو ( COSO ) كأحد منهجيات أو أطر الرقابة الداخلية المتطورة والشاملة، ودعا إلى دمج وظيفة الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة ضمن هيكل كوزو الشامل لإدارة المخاطر- فقد بات من الضروري مناقشة الآليات والتطبيقات الخاصة التي من شأنها تقديم المعرفة المهنية للعاملين في إدارات الرقابة الشرعية حول كيفية عمل هذا النموذج.
- 5- يوصي المؤتمر باعتماد إطار ( منهجية ) كوزو ( COSO ) في التدقيق الشرعي وذلك كأحد أطر (منهجيات) الرقابة الداخلية المتطورة والشاملة ، إذ إنه يمثل مقارنة فنية لضمان جودة الأداء وفعالته كما أنه يمتاز بالشمول من حيث استيعابه لجميع جوانب الرقابة الداخلية، وبالتكامل بين أنشطة المؤسسات المختلفة في الاضطلاع بمهمة التدقيق وإدارة المخاطر. وهو بذلك يقدم أدوات وآليات أكثر تطوراً وشمولاً للرقابة الشرعية الداخلية التي تعد جزءاً مهماً من حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية.
- 6- يوصي المؤتمر الجهات الإشرافية والرقابية في إطار سعيها الدائم إلى تطوير تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية بإلزام المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء قسم للمخاطر الشرعية ضمن منظومة الحوكمة الشرعية باعتبارها مكوناً رئيسياً من مكونات إطار كوزو ( COSO ).
- 7- يدعو المؤتمر مجالس إدارات المؤسسات المالية الإسلامية إلى المبادرة لدعم تصميم وتطوير نماذج للرقابة الشرعية الداخلية تواكب التطور الحاصل في مجال أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك إنشاء أقسام تعنى بالمخاطر الشرعية التي تواجهها المؤسسات.
- 8- يوصي المؤتمر الجهات العاملة في مجال الاستشارات والتدقيق الشرعي بتقديم الدعم المهني للمؤسسات المالية الإسلامية لكيفية تبني منهجية كوزو ( COSO ) في نظام الرقابة الشرعية الداخلية، وتطوير القدرات الفنية للعاملين في المؤسسات من خلال عقد ورشات عمل وبرامج تدريبية وتقديم الدراسات الفنية اللازمة التي نعرف بكيفية التطبيق العملي لإطار كوزو ( COSO ).



## المحور الثالث: استخدام مؤشرات المخاطر الشرعية الرئيسية في التدقيق الشرعي

- 1- تعرف مؤشرات المخاطر الرئيسية بأنها " مجموعة القياسات التي تضعها المؤسسة، وتركز فيها على الجوانب الأكثر أهمية وحساسية للكشف السريع عن التغير والتحول الإيجابي أو السلبي في الظاهرة محل المتابعة". ويرى المؤتمر أن من واجب مجالس إدارات المؤسسات المالية الإسلامية المبادرة إلى وضع قائمة بمؤشرات المخاطر الشرعية الرئيسية، بما يساعدها على القيام بمسؤوليتها الملقاة على عاتقها بشأن مخاطر عدم الالتزام الشرعي، ويوصي المؤتمر مجالس إدارات المؤسسات بتوفير الدعم الفني والموارد اللازمة لمساعدة إدارات الرقابة الشرعية على تطوير أنظمة العمل لديها وفق أحدث النظم الخاصة بمفاهيم الرقابة الداخلية والتي تتضمن قسما للمخاطر الشرعية، وبناء مؤشرات المخاطر الشرعية واستخدامها في أعمال التدقيق الشرعي لتحقيق أهداف المؤسسات.
- 2- يدعو المؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ( أيوفي ) إلى العناية بتقديم فهم عملي وشامل لمؤشرات المخاطر الشرعية وكيفية استخدام تلك المؤشرات في أعمال التدقيق الشرعي من خلال عقد الدراسات والأبحاث اللازمة وإصدار المعايير والإرشادات التي تضع إطاراً نظرياً وعملياً يرجع إليه العاملون في مجالات الرقابة والتدقيق الشرعي.
- 3- يوصي المؤتمر بالعمل على إقامة ورشات عمل متخصصة تهدف إلى تعزيز الحصول على فهم شامل وعملي بكيفية استخدام البيانات لدى إعداد برنامج المخاطر الشرعية وكيفية استخدام مؤشرات المخاطر الشرعية في التدقيق الشرعي.



## المحور الرابع : ضمان الجودة في التدقيق الشرعي

- 1- يرى المؤتمر أن ضمان الجودة في أعمال التدقيق الشرعي هو جزء أساسي من حوكمة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وأن تطبيقها في أعمال التدقيق الشرعي بعناية وحرص بات ضرورة ملحة لما له من تأثير مباشر على سمعة المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، فضلاً عن تأثيره على هيئات الرقابة الشرعية، والعاملين في التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ومجالس الإدارات والإدارات التنفيذية.
- 2- يدعو المؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية للعمل على توفير العناصر التي تضمن تحقيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي، من خلال تعزيز الاستقلالية ومفهوم ميثاق العمل الأخلاقي، ورفد العاملين في الرقابة والتدقيق الشرعي بالكوادر المؤهلة من الناحية الشرعية والمهنية والفنية، مع توفير جهة مستقلة عن الهيكل التنظيمي لمراقبة الجودة النوعية، بما يحقق ضمان الجودة في أعمال التدقيق الشرعي بكافة مراحلها.
- 3- يوصى المؤتمر الجهات الإشرافية والرقابية بتطوير تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية وتوحيدها فيما بينها ووضع معايير إلزامية للجودة والعمل على إيجاد جهة تصنيف خارجية للتحفيز على العمل ضمن أعلى مستويات الجودة.
- 4- يثني المؤتمر على جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في إصدار معايير الحوكمة التي تتضمن جانباً من موضوع الجودة النوعية. ويتطلع المؤتمر إلى أن تواصل الهيئة الموقرة (أيوبي) إصداراتها وإرشاداتها بشكل أكثر تفصيلاً حول أهداف ومعايير ومتطلبات الجودة النوعية، وكيفية تحقيقها أثناء مراحل أعمال التدقيق الشرعي المختلفة.

والحمد لله رب العالمين،،